المتفجرات والمخابرات الأردنية بالجرم المشهود

والسلطة في موقع لا يساعدها على اللفلفة

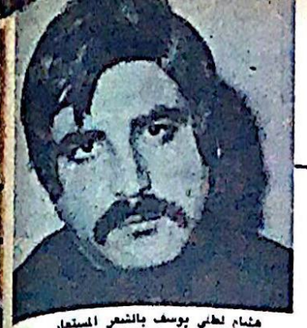

هشام لطفي يوسف بالشعر المستعار

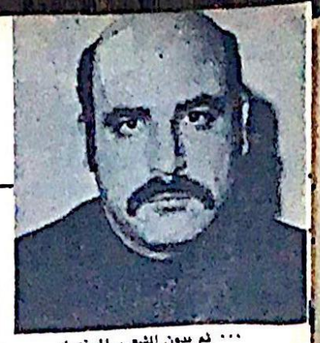

... ثم بدون الشعر المستعار

تماما كما يكوع الوطواط عن الاشياء التي كاد يصطدم بها في طيرانه الغريزي ، كذلك كان يحدث للسلطة اللبنانية مع السفارة الاردنية ، فقد دابت السلطة على التكويع من امام تلك السفارة كلما قادتها الى هناك روائح المخابرات الاردنية التي طالما كانت تفوح – مع غيرها من الروائح طبعا – وراء عمليات المتفجرات والقنابل والالغام والاغتيالات والرسائل المفخخة .

وتتحدث بعض المصادر عن عمليات لفلفة كثيرة ، تمت سرا ، بين السلطة والسفارة و « اصدقائهما » ، كان منها على سبيل المثال ما يقال عن ان الدولة قد طلبت بهدوء من السفارة الاردنية ابعاد ثلاثة اشخاص يعملون في الملحقية العسكرية الاردنية قبل ثلاثة أشهر بعد ان ذكرت روائح نشاطاتهم الانوف، ومنهم المساعد السابق للملحق العسكري واسمه امين فياض.. وتضيف المصادر

علبة السمن ... المتفجر مع صاعقة التفجير

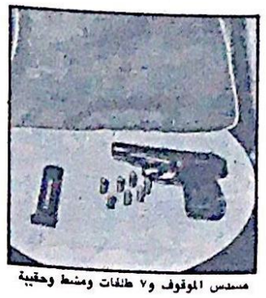

مسدس الموقوف و٧ طلقات ومشط وحقيبة

أن السفارة استجابت لطلب الدولة « الحبي » وسفرتهم فعلا.. كما يذهب البعض الى القول أن روائح الاشخاص الثلاثة لها صلة بموضوع اغتيال الرفيق الشهيد غسان كنفاني .

المهم انه اخيرا تم ضبط المتفجرات والمخابرات والسفارة الاردنية بالجرم المشهود .. كما ضبطت السلطة امام ذلك الجرم في موقف لا يسمح لها باللفلفة الا بصعوبة كبيرة جدا ..

ففي الساعة الثامنة والربع من مساء الاحد الماضي القت قوات الامن اللبنانية القبض امام فندق ريفيرا على هشام لطفي يوسف مساعد الملحق العسكري الاردني، بينما كان يسلم العميل عبد الهادي محمود عبد الهادي حقيبة متفجرات بلاستيكية معدة للتفجير في بيروت ، وباشرت التحقيق معه باشراف العقيد انطوان دحداح .

وعلم ان التحقيق توصل الى جلاء غوامض القضية وكشف الخطة المقررة لتفجيرها . وقد تبين ان هشام كان مكلفا تسليم المتفجرة الى الاردني عبد الهادي الذي حضر الى بيروت خصوصا لتنفيذ العملية والذي كان عليه ان يضع المتفجرة في مكتب اعلام فتح .

ولما قبض على الرجلين ، كانا يتعرفان احدهما على الاخر امام فندق « ريفيرا » بواسطة محرمة بيضاء ، فقد تبادل العلمات المتفق عليها تمهيدا لتسليم المتفجرة . وكانت هذه المتفجرة ما تزال موضوعة في حقيبة يتقلها هشام يوسف الذي كان متنكرا ويضع شعرا مستعارا على راسه الاصلع ويتقل في وسطه مسدسا من عيار ٩ ملم من نوع ماكاروف رقم ٢٧٥ . OT جاهزا لاطلاق النار .

وفي هذه الاثناء كان سبعة من رجال الامن العام المتخفين حول المكان يترصدون العملية فدهموا الرجلين وقبضوا عليهما .

وقد ابدى هشام مقاومة مما ادى الى اصابته بجرح طفيف في راسه .

واظهر الكشف الفني الذي اجري على المتفجرة انها في شكل مجمع للسمن ماركة « الكنز » صنع شركة معامل الزيوت النباتية في نابلس وهو مزدوج العمر ويحتوي على مادة متفجرة من نوع هيكسوجين وزنها كيلوغرامان ونصف كيلوغرام ومجهزة بجهاز اشعال كهربائي مع توقيت مؤلف من مدد كهربائي وبطارية قوة ٩ فولت وساعة ذات عدة للتوقيت .

ولا يزال التحقيق مستمرا وقد تطرق الى مختلف حوادث القاء المتفجرات التي حصلت سابقا في بيروت انطلاقا من الوقائع التي تم التوصل اليها ، واستنادا الى مقارنة المواصفات الفنية للمتفجرة المضبوطة بالمواصفات الواردة في تقارير الخبراء العسكريين عن المتفجرات السابقة .

وعلم ان التحقيق بات مقتنعا على رغم انكار هشام يوسف ، بتلاقيه بالمتفجرين اللذين القيا على كنيسي مار جرجس ومار يوسف المارونيين وبالمتفجرة على « النهار » ، وانه تحاول التأكد من ذلك في ضوء القرائن والتقارير .

وعلم ايضا ان احد قادة فتح السيد ابو يوسف رئيس اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان هو الذي كشف امر الموظف الاردني لدى الامن العام العقيد انطوان دحداح، فارسل الاخير على الفور رجاله الى المكان .

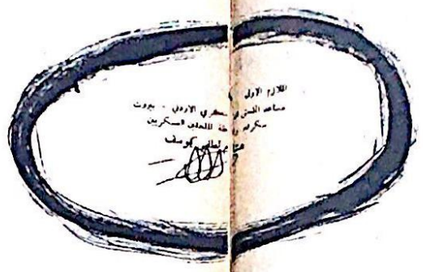

لقبه وتوقيعه على رسالة

تل ابيب : الشركات التي رفعت عنها المقاطعة العربية لم توقف تعاملها مع اسرائيل

« اعلن ناطق بلسان الجامعة العربية اليوم ، ان ١٠ الاف شركة شطبت من لائحة المقاطعة العربية ، لكونها اوقفت التعاون مع اسرائيل ، وبقي على اللائحة نحو الفي شركة ورفض الناطق الادلاء باسماء الشركات، لكنه ادعى ، ان شركات كبيرة في الولايات المتحدة واليابان ، تم شطبها من اللائحة ، بعد ان استثمرت نحو ٥٠٠ مليون دولار في مشروعات صناعية عربية . ويقول مراسلنا للشؤون العربية دوف يتوف ، ان الاعلان عن شطب ١٠ الاف شركة من بين ١٢ الف شركة من اللائحة السوداء ، يعني ان هنالك فشلا تاما في المقاطعة ، لانه ليس صحيحا ان هذه الشركات اوقفت تجارتها مع اسرائيل والمتعاون معها ، غير ان الدول العربية ابقت انها لا تستطيع التنازل عن خدمات هذه الشركات . وقد تصرفت الدول العربية انطلاقا من وجهة نظرها ، وضغطت على مكتب المقاطعة لتخفيض عدد الشركات في اللائحة السوداء وتبجيه لذلك اضطر مكتب المقاطعة العربية الى الموافقة على توضيحات مختلفة من الشركات وحتى تلك التوضيحات غير المقنعة ، والى الاعلان انه اقتنع ، بان هذه الشركات قامت بتطبيق شروط المقاطعة » .

عن « وصف اذاعة اسرائيل » .

الأزمة القديمة الجديدة في مدارس وكالة الغوث

مع بداية العام الدراسي عادت المشاكل المعقدة التي تقف للطلاب على ابواب مدارس وكالة الغوث ، لتصبح قضية كل بيت – عفوا كوخ – من اكواخ المخيمات .. واول هذه المشاكل ان التعليم في هذه المدارس ما زال يتبع نظام الوجبتين : واحدة قبل الظهر وواحدة بعد الظهر ، الامر الذي يلغي بنصف التلاميذ نصف النهار الى الملاعب والازقة والشوارع ، بكل ما يخلفه ذلك من اثار سلبية على جديتهم الدراسية ، واوضاعهم الاجتماعية والنفسية ..

والجدير بالذكر ان بعضا من الاساتذة يؤيدون الادارة في اتباع هذه الطريقة ليتوفر لهم الوقت الكافي للتعاقد مع مدارس اخرى – بدلا من ان ينضموا الى الطلاب والاهالي في المطالبة باقامة مدارس جديدة لاستيعاب اكبر عدد من التلاميذ وفق مناهج تعليمية سليمة .

اما المشكلة الثانية ، فهي ما يتعرض له اولياء الطلاب من عمليات ابتزاز في بداية العام الدراسي – الفترة التي صارت تسمى موسم الابتزاز ، تماما كموسم التفاح وموسم الدخان وموسم السياحة والاصطياف .. وغير ذلك من المواسم –

ولعل اوقح انواع هذا الابتزاز ان ادارة احدى المدارس قد فرضت على كل تلميذ ليرتين لبنانيتين ، وذلك من اجل شراء برادة للادارة !! انه مشروع ظريف ، ان يدفع العامل ذي الليرات الخمس يوميا ، مبلغ ست ليرات عن ابنائه الثلاثة لبراد الادارة .. ثم يبقى يوما كاملا دون طعام وتحت عبء الليرة الزائدة ..

اما النوع الاخر من الابتزاز نحو قضية الملابس اذ تعرض الادارة مغير « المرابيل » سنويا ، وذلك لاتفاقات خاصة بينها وبين تجار الاقمشة ، اذ ان الادارة هي التي تشتري القماش من هؤلاء التجار وتفرضه على التلاميذ بالسعر الذي يناسب التجار ، ويتضمن « مصلحة » الادارة .. ففي كل عام نوع من القماش جديد بالوان جديدة وسعر جديد .. حتى لا تترك الفرصة امام التلميذ لاستعمال مريوله القديم ، او لاعطائه الى اخيه الاصغر وتوفير ثمنه .. وقد شاع بين الاهالي تعبير عن حالة الادارة في ملاحقة « مصالحها » عند الطلاب وعند التجار يقول « مثل المنشار عالطالع وعالنازل » ..

هذه نماذج صغيرة وجارحة ، مما يجعل موسم بداية العام الدراسي مصحوبا بموسم من المشاكل التي لا مكان لها على كاهل سكان المخيمات المليء بالاف المشاكل غيرها .. واين لهؤلاء المشردين من حمل عبء براد الادارة ومربول التاجر !! في حين ان راتب اصغر موظف كبير في وكالة الغوث يشتري كذا براد وكذلك مرابيل .. وان اجرة اي مكتب من مكاتب الموظفين الكبار تكفي لبناء مدرسة ، من نوع « الزرائب » المستعملة حاليا لتربية الاجيال !! ■■

بيان حزب العمل الأشتراكي العربي

حول مجزرة الفندور

اصدر حزب العمل الاشتراكي العربي – فرع لبنان – بيانا حول المجزرة التي نفذتها السلطة ضد عمال معامل غندور ، وفيما يلي نص البيان :

ايها الجماهير الكادحة ،

منذ فجره وعمال مصانع غندور في الشياح والشويفات يطالبون بتحقيق مطالبهم وفي مقدمها الزيادة الناتجة عن غلاء المعيشة والبالغة ٥ مائة والمقرر دفعها قانونيا من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولكن ارباب العمل رفضوا تنفيذ القانون وراحوا يتعنتون بحق العمال ويهددونهم بالطرد من العمل وبالفعل فقد عمدت الادارة الى طرد كل عامل نشر مطالب العمال – وامام اصرار الادارة واضطهادها فقد اضطر العمال لاعلان الاضراب عن العمل احتجاجا على عدم دفع الزيادة والطرد التعسفي ، وبدلا من ان تهتم السلطات الرجعية بمطالب العمال المقررة وترغم الراسماليين الجشعين نحو العمال بتطبيق القانون ، بدلا من ذلك جندت السلطة اجهزتها القمعية لتركب اشنع مجزرة دموية باطلاق الرصاص على العمال العزل مما ادى الى سقوط شهيدين وجرح اكثر من ثلاثين عاملا .

يا ابناء الطبقة العاملة المناضلين ،

ان اخواتكم عمال مصانع غندور يتعرضون اليوم للاضطهاد من قبل الراسماليين المستغلين بعدم تلبية مطالبهم وسرعتهم من العمل بسبب مطالبهم بالحصول على حقوقهم .

وفي الوقت نفسه فان السلطات الرجعية تسخر اجهزتها القمعية لاسكاتهم بقوة الرصاص الذي روع بيروت صباح السبت واغرق شوارعها بدماء العمال الابرياء دفاعا عن الاستغلال وارضاء للمستغلين وتستجيبهم على التمادي في العسف والاضطهاد ليس بحق عمال مصانع غندور وحدهم بل بحق الطبقة العاملة اللبنانية كلها .

ايها العمال البواسل ،

لقد عبرت الحكومة عن موقفها وكشفت كل اوراقها بكونها اداة للقمع بيد الطبقات الرجعية والرصاص الذي مزق صدور عمال غندور لم يكن موجها لرفاقكم الذين مارسوا حقا طبيعيا يضمنه القانون والتقاليد النقابية فحسب بل كان القصد منه ايضا هو ارهاب الطبقة العاملة الجيدة والحد من نهوض حركتها الباسلة التي بدأت تضيق بها صدور الراسماليين الرجعيين خدام الراسمال الاجنبي وادواته لاستغلال العمال اللبنانيين وسائر ابناء الشعب . فقد نزلت السلطة الرجعية الى ميدان التحدي دفاعا عن المستغلين وتكريسا للاضطهاد وداست على قوانينها وقراراتها باقدام ادواتها القمعية لتبدأ مرحلة جديدة من الارهاب في مواجهة العمال ونضالاتهم الطبقية العادلة ولتكشف زيف ايمانها بالديمقراطية وهي اذ توجه حرابها الى صدور العمال فانها تجس بذلك نبض المناضلين وتختبر قدرتهم على الصمود بوجه ارهابها ومستوى استعدادهم للرد على عنفها الرجعي .

انكم مدعوون اليوم لتلقين السلطة الرجعية درسا تعلمها كيف تحترم ارادة الطبقة العاملة وتصون القوانين التي اجبرها العمال على تشريعها .

يا ابناء شعبنا اللبناني البطل ،

ان المجزرة الوحشية التي ارتكبتها السلطة العميلة بحق عمالنا المسالمين لم تكن اعتداء على العمال وحدهم بقدر ما كانت اعتداء على الحريات الديمقراطية والنقابية وتجاوزا فظا على ممارسة المواطنين لابسط الحقوق التي ضمنتها لهم القوانين .

ان الشعب اللبناني وكافة قواه التقدمية والوطنية يتعرض اليوم لامتحان يضعه وجها لوجه امام واحد من خيارين، اما ان يسكت على الارهاب ويخضع لشريعته واما ان يرد على تحدي السلطة الرجعية ردا يضع حدا لاستهتارها بابسط مفاهيم الحرية ويضمن للانسان اللبناني حقه في التعبير عن ارائه وارادته الحرة .

لنسقط كافة اساليب الارهاب والقمع ولينتصر نضال الطبقة العاملة مدعما بارادة شعبنا المناضل في سبيل التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة .

حزب العمل

الاشتراكي العربي

– لبنان –

السلطة تعتقل عاملاً لأنه استنكر مجزرة الفندور

جاءنا من الاحزاب التقدمية في منطقة بنت جبيل ما يلي :

في الوقت الذي كانت فيه طائرات الهليوكوبر الاسرائيلية تحلق على ارتفاع منخفض في منطقة بنت جبيل من مساء يوم الخميس محدثة الرعب والذعر في نفوس السكان الامنين ، وفي الوقت الذي لم تجف فيه الدماء الزكية التي اريقت امام معامل الغندور دفاعا عن الطبقة العاملة ومصالحها على ايدي الطغاة ، في هذا الوقت بالذات اعتقل عامل الاحذية المناضل محمود نزى في بنت جبيل من قبل السلطات واحتجز في مركز القطاع الاوسط . لماذا اعتقل العامل محمود نزى ؟ لسبب بسيط لانه وقع برقيه مع رفاقه عمال الاحذية في بنت جبيل معلنين فيها تضامنهم مع عمال معامل الفندور مؤيدين الاتحاد العمالي العام بوقفته البطولية باعلان الاضراب العام ، مستنكرين المجزرة التي ذهب ضحيتها شهداء من الطبقة العاملة ، مطالبين بمعاقبة المسؤولين عن المجزرة والافراج عن العمال المعتقلين . لهذه الاسباب اعتقل العامل محمود نزى من بنت جبيل وتعرض اثناء اعتقاله لشتى الاهانات والتعذيب الجسدي واثار الضرب بادية على جسده مما ذكرنا بالعهود الغابرة من العهد التركي حتى الانتداب وايام المكتب الثاني .

ان هذا التحدي الصارخ على الحريات الديمقراطية وخطف الامنين وتعذيبهم يتنافى مع ابسط حقوق الانسان . اننا نقولها بصراحة : لن يركع المناضلون امام الجلادين ولن يزيدهم ذلك الا ايمانا وتصميما على متابعة النضال لتحقيق المطالب العمالية المشروعة .

ان لقاء الاحزاب التقدمية في منطقة بنت جبيل يستنكر بشدة هذا الحادث ويهيب بالحركة النقابية والشخصيات الوطنية والصحافة والاحزاب التقدمية على المستوى الوطني بالمطالبة بمعاقبة المسؤولين عن هذه الاعمال البربرية والفاشية .

الاحزاب التقدمية في منطقة بنت جبيل